﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٦٠﴾﴾ [النّحل: 60]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

تعقيبُ الجناياتِ بالأحكام والأقضية فيها

بعد أن ذَكَرَ في الآيات السّابقة طرَفًا مِن جناياتهم وجرائمهم في السّفه والكُفر والافتراء على الخالِق، بأن نَسَبوا له البناتِ، جاءَت هذه الآيةُ لتحقير الكفّار وتهديدِهم على ما افترَوه على ربِّهم، ولتنزيهِهِ تعالى عنِ النّقائص، وذلك بما حَكَمَ به فيهم، وقضى به عليهم في هذه المآثم المُنكَرةِ، وهو مِن باب تعقيبِ الجناية ببَتِّ الحُكم فيها، والقضاءِ على أصحابها.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿مَثَلُ﴾: أصلُ (مثل) يدُلُّ على مُناظَرَةِ الشَّيءِ لِلشَّيءِ، وهذا مِثلُ هذا؛ أي: نَظِيرُهُ، والمِثْلُ والمِثالُ في مَعنًى واحدٍ[1]، والمَثَلُ: عبارةٌ عن قَولٍ في شيءٍ يُشبِهُ قولًا في شيءٍ آخر بينهما مُشابهة، ليُبيِّنَ أحدُهما الآخَرَ ويُصوِّرَه، نحو قولِهم: "الصَّيفَ ضَيَّعتِ اللَّبَنَ"[2]، فإنَّ هذا القول يُشبِهُ قولَكَ: "أهمَلْتَ وقتَ الإمكانِ أمرَكَ"[3]، وعلى هذا الوجه ما ضَرَبَ اللّهُ تعالى مِنَ الأمثال، فقال: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الحشر: 21]، والمَثَل يقال على وجهين: أحدهما: بمعنى المِثْل، نحو شِبْه وشَبَه، قالَ بَعضُهُم: وقَد يُعَبَّرُ بِهِما عن وصفِ الشَّيءِ، نحو قوله تعالى: ﴿۞مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [الرّعد: 35]، والثّاني: عِبارَةٌ عَنِ المُشابَهَةِ لِغَيرِهِ في مَعنًى مِنَ المَعاني، أيِّ مَعنًى كانَ، وهو أعَمُّ الألفاظِ المَوضوعَةِ لِلمُشابَهَةِ،

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (مثل).
(2) ابن سلّام، الأمثال، ص: 247، والعسكريّ، جمهرة الأمثال: 1/ 324.
(3) اليوسيّ، زهر الأكم في الأمثال والحكم: 1/ 21.

وذلكَ أنَّ النِّدَّ يُقالُ فيما يُشارِكُ في الجَوهَرِ فقَط، والشَّبَهَ يُقالُ فيما يُشارِكُ في الكيفيَّةِ فقَط، والمُساوِيَ يُقالُ فيما يُشارِكُ في الكمِّيَّةِ فقَط، والشَّكلَ يُقالُ فيما يُشارِكُ في القَدرِ والمِساحَةِ فقَط، والمِثْلَ عامٌّ في جَميعِ ذلكَ؛ ولِهَذا لَمّا أرادَ اللّه تعالى نَفيَ التَّشبيهِ مِن كُلِّ وجهٍ، خَصَّهُ بالذِّكرِ فقالَ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [الشّورى: 11]، والمُثول: الانتصابُ، والتَّمثالُ بالفتح: التَّمثيلُ، والتِّمثالُ بالكسر: الصّورةُ، ومثَّله له: صوَّرَهُ، وتمثَّلَ: تصوَّرَ، قال تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرٗا سَوِيّٗا ١٧﴾ [مريم: 17]، وتَمثَّلَ بالشَّيء: ضربَه مَثَلًا[1]، والمقصودُ بالمَثَلِ في الآية الحالُ العَجيبَةُ في الحُسنِ والقُبحِ، وإضافَتُهُ إلى السَّوءِ للبَيانِ[2].

2) ﴿ٱلسَّوۡءِۖ﴾: السّوء: القُبحُ، وضِدُّه: الحُسنُ[3]، المَصدَرُ بفَتحِ السِّينِ، وأمّا السّوءُ بضمِّ السِّينِ فاسمٌ لِلمَصدَرِ، وهو كلُّ ما يَغُمُّ الإنسانَ مِنَ الأمورِ الدّنيويّةِ والأُخرويّة، ومِنَ الأحوالِ النّفسيّةِ، والبَدنيّةِ، والخارجةِ مِن فواتِ مالٍ، وجاهٍ، وفَقْدِ حميمٍ[4]، ومنه: الشَّرُّ والفَسادُ، يُقالُ: عَمِلَ سوءًا؛ أي: شَرًّا وفَسادًا[5]، وأيضًا: الحُزنُ والغَمُّ[6]، والإساءَةُ: فِعلُ الشَّرِّ وما يُكرَهُ، والمرادُ بالسَّوءِ في الآية كلُّ ما يَقبُحُ.

3) ﴿ٱلۡأَعۡلَىٰۚ﴾: (علو): أصلٌ يدُلُّ على السُّموِّ والارتفاعِ، لا يَشِذُّ عَنهُ شَيءٌ[7]، رأى الخليلُ أنّ أصلَ هذا البِناءِ العُلُوُّ، فأمّا العلاءُ فالرِّفعَةُ، وأمّا العُلُوُّ فالعَظَمَةُ والتَّجَبُّرُ، يَقولونَ: عَلا المَلِكُ في الأرضِ عُلوًّا كبيرًا، قال اللّه تعالى: ﴿إِنَّ فِرۡعَوۡنَ عَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [القَصص: 4]، ويَقولونَ: رَجُلٌ عالي الكَعبِ؛ أي: شَريفٌ[8]، والعُلُوُّ ضِدّ السُّفلِ، والعُلويُّ والسُّفليُّ المنسوبُ إليهما، والأعلى: الأشرفُ والأفضلُ، والاستِعلاءُ: قد يكون طلبَ العُلوِّ المَذموم، وقد يكون طلبَ العَلاء؛ أي: الرِّفعَة[9]، والمقصود بـ﴿ٱلۡأَعۡلَىٰۚ﴾ في الآية تَفضيلٌ؛ أي: أعلَى مِن كُلِّ مَثَلٍ في العُلوِّ، بقرينةِ المَقامِ[10].

(1) الرّاغب، المفردات: (مثل)، والسّمين الحلبي، عمدة الحفّاظ، والفيروزابادي، بصائر ذوي التّمييز: (مثل).
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 186.
(3) الخليل، العين: (سوء)، والأزهري، تهذيب اللّغة: (سوأ).
(4) الرّاغب، المفردات: (سوأ).
(5) الزّبيديّ، تاج العروس: (ساء).
(6) الخليل، العين: (سوء)، والأزهري، تهذيب اللّغة، وابن عبّاد، المحيط في اللّغة: (سوأ).
(7) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (علو).
(8) الخليل، العين: (علو).
(9) الرّاغب، المفردات: (علا).
(10) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 187.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

صِفاتُ اللهِ تعالى صِفاتُ كَمالٍ وجمالٍ وجَلالٍ

يُخبِرُ الحَقُّ سبحانَه في هذه الآية أنّ لهؤلاءِ المُشركينَ - الّذين لا يُصَدِّقونَ بالبَعثِ والثَّوابِ والعِقابِ - المَثَلَ القَبيحَ؛ لأنّهم يُسيئُون إلى خالقِهم ورازقِهم، وهو الّذي له الوَصفُ الأفضَلُ والأطيَبُ والأحسَنُ؛ مِن تَوحيدِه وتنَزُّهِه عنِ الولَدِ، وله جميعُ صِفاتِ الكَمالِ المُطلَقِ مِن جَميعِ الوُجوهِ؛ لأنّه ذو العِزَّةِ، القاهِرُ لكُلِّ شيءٍ، الحَكيمُ الّذي يضَعُ الأشياءَ في مواضِعِها اللّائقةِ بها، بلا خَلَلٍ ولا خَطأٍ في تدبيرِه[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

مَوقِعُ جملة ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ممّا قبلَها:

الكُفرُ بلقاءِ اللهِ مَجلَبةٌ لكلّ سوءٍ

جملة: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ﴾ مستأنَفةٌ ممّا قبلَها[2] على سبيل الاستخلاص والتّقعيدِ البات، بعد تفصيل أحوالِهم في كُفرِهم نعمةَ اللهِ، وافترائِهم عليه سبحانَه، فانتقلَ بعدَ تفصيل الجنايةِ إلى تقريرِ الحُكمِ واستخلاصِ البُرهانِ القاطِعِ في القضيّة، بنسبةِ التُّهمَةِ والسّوءِ إليهم بما اجترحوه، ونسبةِ الكمالِ والبَراءةِ إلى اللّه الجليلِ ممّا افتَروه.

دلالةُ تقديمِ الخبر على المبتدأ:

مَن لا يُؤمنُ بالآخرةِ فقدِ استجمعَ صفاتِ السّوء

تقدُّمُ الخبرِ (الجارّ والمجرور) في قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ على المبتدأ ﴿مَثَلُ ٱلسَّوْءِ﴾؛ لإفادة الاختصاصِ والحَصرِ، إذ مَثَلُ السَّوءِ ليس إلّا للّذين لا يؤمنون بالآخرة؛ والمعنى: فلا أحدَ أسوءُ منهم؛ لأنّ مَثَلَ السَّوءِ هو للّذين كفروا فقط، وفيه دلالةٌ على توبيخهم؛ لتقديم ذواتِهم على اللّه تعالى.

---

(1) ابن جرير، جامع البيان: 14/ 258، والقرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 10/ 119، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 4/ 578، والسّعديّ، تيسير الكريم الرّحمن، ص: 443.

(2) صافي، الجدول: 14/ 341.

سِرُّ التّعبير باسم الموصول (الذين):

الّذين لا يؤمنون بالآخِرَة ظاهرون، لا تَلتَبِسُ معرفتُهم على أحدٍ

التّعبيرُ بالموصول الخاصِّ (الّذين) في قوله: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ﴾ دون (المشركين) أو غيره مِنَ الأوصاف، فيه أربعُ نِكاتٍ:

الأولى: بيانُ وجهِ بناء المُسنَدِ إليه، فالتّعريفُ بالصّلة في قوله: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ﴾ كان كالعِلّة والدّليلِ على قوله: ﴿مَثَلُ ٱلسَّوْءِ﴾، فالموصوليّةُ وما تضمّنتُه هو إشارةٌ استحقاقِهم مَثَلَ السَّوء.

الثّانية: إجراءُ وصفِ عدمِ الإيمانِ بالآخِرَة على ذواتِهم، فمَجيءُ الموصولِ مَكَّنَ مِن إجراء وصفِ الكُفرِ عليهم في قوله: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ﴾، ولو أتى بلفظ (المشركين) أو غيره لم يتمَّ إجراءُ هذا الوصف عليهم بهذا التّركيب الوارِدِ في النّظم.

الثّالثة: تمييزُ المُخبَرِ عنه أكملَ تمييزٍ بما في حيّز الصّلة؛ لكونِه مَعلومًا بها عند المُخاطَب، فالإتيانُ بالموصول أفادَ أنّه معلومٌ ومُتعيِّنٌ عند السّامعِ بصفتِه الّتي تضمّنتها صِلَتُه، فالموصوليّةُ دلَّتْ على هذا التَّميُّزِ، ورَفعتِ الإبهامَ، فكأنّه يُشيرُ إلى الّذين لا يؤمنون بالآخِرَة بأعيانهم وأشخاصهم، بحيثُ لا تَلتبسُ مَعرفتُهم على أحدٍ.

الرّابعة: تقريرُ الغرضِ المَسوقِ له الكلامُ، فالغرضُ المَسوقُ له الكلامُ: هو ذَمُّ المُشركين وشتمُهم، فحين يُشيرُ إليهم فيُعَرِّفُهم بما في حيّز الموصول مِنَ الصِّلة، بأنّهم لا يؤمنونَ بالآخرة، فهذه مَجلَبَةُ ذمِّهم، وإيماءَةُ التّشهيرِ بهم، والنّعي عليهم[1].

فائدةُ التّعبير بالنّفي دون الإثبات:

نفيُ الإيمانِ أوسعُ مِن إثبات الكفر

قال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ﴾، ولم يقُلْ: (فالّذين يكفرون بالآخرة)؛ للدّلالة على أنّ الإيمانَ لم يكُنْ مِن

(1) أبو موسى، خصائص التّراكيب، ص: 196.

طِباعِهم، فهُم لم يتأتَّ منهم إيمانٌ، ولا يَصدر عنهم ما يقتضي النّظر والتّأمُّل فيما يستدعي الإيمان مِنَ الدّلائل، ولأنّ نفيَ الإيمانِ يُفيدُ تمامَ الإعراض، وهو يُشعرُ بالتّعريض بهم بأنّهم ليسوا مِنَ الإيمان في شيءٍ، لا بالنّظر في الأدلّة ومراجعتها، ولا بالاعتقاد والتّسليم، إذًا فهم ليسوا أهلًا له أصلًا، ولوقال: (يكفرون) بالإثبات لأشعَرَ بأنّهم نظروا في الدّلائل وعقَلوها؛ لأنّ الكافرَ يسترُ ما قد أبصرَهُ أوَّلًا، ثمّ يغطّيه بالجُحود والإنكار، فلمّا قال: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ عرفنا أنّهم لم يكترثوا أصلًا بالدّلائل والبراهين، ولم تكُنْ مَحلَّ نظرٍ وعنايةٍ لهم قبلَ كفرِهم.

دلالةُ إيثارِ المضارع:

استمرارُ الحُججِ واستمرار عنادهم

قال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ﴾، ولم يقُلْ: (للّذين لم يؤمنوا بالآخرة)؛ للإشارة إلى أمرين؛ **الأوّل:** أنّ الدّلائلَ والبراهينَ المُستلزِمَة للإيمان ما تزال قائمةً تواجهُهم في كلِّ وقتٍ ما بقيَتْ لهم حياةٌ، **الثّاني:** أنّه مع استمرار حصولِ تلك الدّلائل يستمرُّ إعراضُهم وعنادُهم، فهُم يزدادون كُفرًا يومًا بعدَ يومٍ؛ لتَجَدُّدِ الكُفرِ منهم، وإصرارِهم عليه.

معنى الباءِ في قوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ﴾:

التصاقُ الإيمانِ بالقلوب

الباءُ في قوله: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ﴾ للتّعديَة؛ وذلك للدّلالة على أنّ الإيمانَ هو بمعناه الشّرعيّ مِنَ الاعتقاد والتّصديق بالشّيء، ليس مقصورًا على الدّنيا فقط، بل يتعدَّى إلى الآخرة أيضًا، أو الباءُ للإلصاق المَجازيِّ؛ لأنّ المؤمِنَ يلتصقُ قلبُه بما يَعتقدُه ويؤمِنُ به، بحيث لا يفارقُه طَرفةَ عيْن.

سِرُّ إيثارِ لفظِ ﴿بِٱلْآخِرَةِ﴾ دونَ اليوم الآخر ومُرادفاته:

الإشعارُ بالمُنتهى والعاقبة

لفظُ ﴿بِٱلْآخِرَةِ﴾ باقٍ على الوصفيّة، فهو اسمُ جنسٍ مَقرون بـ (ال) المُعرِّفة، وإنْ جُعِل عَلَمًا على الأوقات أو على المرحلة الباقية

بعد فناء الدّنيا، فـ (ال) فيه لِلَمح الأصل، ولذا ففي التّعبير به إغناءٌ عنِ التّعبير باليوم الآخر؛ لعدم التباسِ أنّ المقصودَ بالآخرة هو ذلك اليومُ المعهودُ، ولم يُعَبّرْ بمُرادفات ذلك اليوم كـ(القيامة) وغيرها؛ لإظهار معنى ضِدِّها، وهو (الأولَى)، وللإشعار بالمُنتهى والعاقبة، وأنّ لهم آخِريّةً يؤولون إليها بعد نفاد الحياةِ الأوّليّةِ، وهي الدّنيا.

واختيارُ التّعبيرِ بالآخرة دونَ القيامةِ لارتباط يوم القيامةِ في القرآن الكريم بالحساب الفعليِّ، والحُكم والقضاءِ، ووصفِ مقاديرِ الجزاءِ الواقعِ بعدَ محاسبة النّاسِ، وأمّا الآخِرة فتَقترِنُ بسياق الاعتقادِ والإيمان، أو تقترنُ بسياق المُقابلةِ بينَها وبينَ الدّنيا؛ للمُفاضلة والمَوعظةِ بمُراعاتها، ولأنّ التّعبيرَ بالآخرة يتعلَّقُ بعمل المُكلَّف واعتقادِهِ فيها بالإيمان أو بالكفر، وما يستتبعُ ذلك من ترجيته في خيرِها، وترهيبِه من شَرِّها، وأمّا يومُ القيامة فيتعلَّقُ بتَحَقُّقِ ذلك، من وُقوع المُجازاةِ بالفعل على ما قدَّمَه الإنسانُ.

وفي إيثار لفظ ﴿بِٱلۡأٓخِرَةِ﴾ دون غيرِهِ إشهادٌ عليهم بإعراضهم عمّا يقتضي الإيمان به، وإقبالِهم على ما يقتضي عدم الاستمساك به؛ لأنّ الشّيءَ إذا كان آخِرًا كان هو الباقي بعد ما تقدَّمَ عليه، فالنّظرُ إليه أولَى، والاكتراثُ به أجدرُ لضمانته، وإذا كان الشّيءُ أوّلًا، ثمّ يَعقُبُه ما يزيلُه، كما تزيلُ الآخِرَةُ الدّنيا، كان التّمسُّكُ بالآخِر المُزيلِ أحقَّ مِنَ التَّمسُّك بالأوّلِ المُنصَرِم المُزالِ.

سِرُّ تخصيصهم بنفي الإيمان بالآخرة:

مَنِ انتفى إيمانُه بالبعث نُفِيَ عنه أصلُ الإيمان

في قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ﴾ خصّصَ الصِّلةَ بنفي الإيمان بالآخرة، دون غير ذلك مِنَ الأوصاف والخصال؛ لأنّهم اشتَهروا بهذه الصّلة بينَ المُسلمين، كقوله تعالى: ﴿فَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ قُلُوبُهُم مُّنكِرَةٌ وَهُم مُّسۡتَكۡبِرُونَ ٢٢﴾ [النّحل: 22]، وقولِه:

﴿بَلِ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ فِي ٱلۡعَذَابِ وَٱلضَّلَٰلِ ٱلۡبَعِيدِ ٨﴾ [سبأ: 8][1]؛ وذلك لأنّ مَن لا يؤمنُ بالآخرة تعلَّقَ قلبُه بالدّنيا ورضيَ بها؛ فرَفضَ الحقَّ واتّبَع الباطِلَ.

سِرُّ التّعبير بالمثَل:

المَثَلُ في قوله: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوۡءِ﴾ هو الحالُ أو الصِّفَةُ العجيبةُ في القُبح أو الحُسْن، وأصلُه: صورةُ الشّيء المُتشخِّصةُ بصفاتِه ونعوتِه، ولذا أُطلِق على الصِّفة العجيبة؛ لأنّها أظهرُ ما في الصّورة، وأشخَصُ ما فيها، فإنْ قِيلَ: إنّ أصلَ (المَثَل) التّناظُرُ والتَّماثُلُ والتَّشابهُ بينَ شيءٍ وشيءٍ، فأين هذا المعنى في تفسير (المَثَل) بالصِّفة العجيبة؟ فالجوابُ: أنّ الصِّفةَ تُناظِرُ الذّاتَ المُتَشَخِّصَةَ للشّيء؛ لأنّها تُعبِّرُ عنها، فهي مَثيلتُها، كما أنّ الصّورةَ الشّاخصةَ يُقالُ لها: تمثالٌ؛ لأنّها مِثالُ الفِكرة والتَّصوّر، وتجسيدٌ لهما، فهي حكايةٌ لِما في خيال المُبدِع أو عِلمه، أو لأنّ لها ظِلًّا يماثِلُها[2].

الصّفةُ هي مَثيلة الذّاتِ في محاكاة طبْعِها وصورتِها

وممّا يُذكَرُ في سِرِّ التّعبير بالمَثَل: أنّ سوءَ الكفّار وفظاعتَه وبشاعتَه أصبح رمزًا للسّوء؛ فصار جاريًا مَجرَى المَثَل.

دلالةُ إضافةِ ﴿مَثَلُ﴾ إلى السّوء:

إضافةُ ﴿مَثَلُ﴾ إلى ﴿ٱلسَّوۡءِ﴾ في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلسَّوۡءِ﴾؛ لبيان المَثَلِ وتعريفِه[3]، ففي الإضافة تعيينٌ وتخصيصٌ لعُموم المَثَل.

بلاغةُ التّعبيرِ بالمصدر دون الاسم:

جرى التّعبيرُ في الآية بالمصدر دونَ الاسم، فلفظُ ﴿ٱلسَّوۡءِ﴾ - بفتح السّين - مصدر، و(السّوء) - بضمّ السّين - اسم مصدر،

السّوءُ جنسٌ جامعٌ لألوان القُبح، والسُّوءُ نوعٌ مِن أنواعه

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 186.
(2) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 11/ 303.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 186.

ونُكتَةُ التّعبير بالمصدر هنا: الدّلالةُ على ثُبوت جنسِ السَّوء لهم، وهو المعنى المُجَرّدُ الجامعُ لأنواع القبائحِ والمَساءات، ولذا فالسَّوء - بالفتح - يُسنَدُ إلى "ما يُرادُ ذَمُّهُ مِن كلِّ شيء"[1]، وهذا يتّسِقُ جدًّا مع مضمون الآية، لأنّ المُرادَ في الآية إثباتُ عمومِ الذَّمِّ لهم، في جميع أحوالِهم، ولذا صَحَّ أن تُسمّى صِفاتُهم مَثَلًا، فقال: ﴿مَثَلُ ٱلسَّوۡءِ﴾؛ أي: فسدَتْ طِباعُهم للدّرجة الّتي صاروا بها مَثَلًا يُضرَبُ في السَّوء، وأمّا (السّوء) - بالضّمّ - الّذي هو اسم مصدرٍ، فهو يَدُلُّ على النّوعيّة؛ أي: لونٌ مُعيَّنٌ في السّوء، مُحدَّدُ المَجال، ولذا يقترنُ (السّوء) بأفرادٍ مِنَ القُبْح مُعيّنةٍ، ومجالٍ في الشّرِّ مُحدَّدٍ، كما في قوله: ﴿إِنَّ ٱلۡخِزۡيَ ٱلۡيَوۡمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ٢٧﴾ [النّحل: 27]، وقوله: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصۡرِفَ عَنۡهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلۡفَحۡشَآءَۚ﴾ [يوسف: 24]، فاسمُ المَصدَر (السّوء) يدلُّ على اسم الشّيء أو الخَصلَة الّتي يرتكبُها الفاعلُ، وأمّا المصدرُ ﴿ٱلسَّوۡءِ﴾ فيدلُّ على معنى الشّيءِ قبلَ ارتكابِه وتخصيصِه بمُباشرة الفاعلِ له، ولذا فإنّه لمّا أرادَ هنا أن يُنَبِّهَ على الوصف المَعنويِّ الثّابتِ لهم عَبَّرَ بالمَصدر، وحين يُريدُ - في مَواطِنَ أُخرَى - أن يُنَبِّهَ على مباشرةِ وارتكاب شيءٍ منه يُعبِّر باسم المَصدر؛ هذا لأنّ اسمَ المصدر يدلُّ على الاسم المفهوم مِنَ الحَدَث، والمصدر يدلُّ على الحَدَث، فاسمُ المصدر هو أثرُ المَصدر، ويدلُّ بموجبِه على اسم الشّيء، وعلى الذّاتِ الّتي تعلَّقَ بها أو باشَرَتْه.

دلالةُ عطفِ ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰۚ﴾ على ما قبلَها:

جملةُ ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَثَلُ﴾ معطوفةٌ على جملة: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوۡءِۖ﴾[2]؛ لأنّ بها تكمِلَةَ إفسادِ قولِهم، وذَمِّ رأيهم إذ نَسَبوا للّه الولدَ، وهو مِن لوازم الاحتياجِ والعَجزِ، ولمّا نَسَبوا إليه

لله كلُّ المَحامدِ والكمالات

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 434.

(2) صافي، الجدول: 14/ 342.

ذلك خَصّوه بأخَسِّ الصِّنفَين عندَهُم، كما قال تعالى: ﴿وَيَجۡعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكۡرَهُونَۚ﴾، وإنْ لم يكُنْ كذلك في الواقع، ولكنْ هذا جرى على اعتقادِهم، ومُؤاخذةً لهُم برأيهِم[1]، ولإتمام المُقابلةِ بين كمالِ اللّه صِفةً وذاتًا، ونقصِ أولئك المُجرِمين صِفةً وذاتًا.

والمقابلةُ هنا ليست على بابِها في مُجرَّدِ إثباتِ الكمالِ للّه وسلْبِه عنهم، فإنّ هذا معلومٌ واضحٌ، وهو حاصلٌ ليس معهم فقط، بل مع اللّه سبحانَه وجميعِ مَن سِواه مِن خلقِه، بل المرادُ هنا المُقابلةُ الدّاحضةُ لأفاعيلهم وجنايتهم الّتي نسبوها للّه، وجميعُها نقائصُ.

دلالةُ تقديمِ الخَبر:

تقديمُ الخبرِ في قوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰۚ﴾؛ لإفادة الحَصرِ التّامِّ، والقَصرُ الحقيقيُّ للّه سبحانه في استحقاقه المَثَل الأعلى، في أسمائِهِ وصفاتِهِ وأفعالِهِ وذاتِهِ.

دلالةُ التّعبير بـ (أفعل) التّفضيل:

عُلوُّ اللّه ليس له مثيلٌ ولا نظيرٌ ولا شبيهٌ

التَّعبيرُ بـ (أفعل) التّفضيل في قوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰۚ﴾؛ لإثبات العُلوّ المُطْلَقِ للّه سبحانَه في ذاتِهِ وصفاتِهِ، فهو سبحانَه الأعلى في ذات الأمر، مِن قبل أن يوجد مفضولٌ تحتَه، وهو الأعلى بعدَ وجودِ المفضول وخَلْقِ الموجودات، فلا عُلوَّ لأحدٍ سِواه إلّا وعُلوُّ اللّهِ أعلى منه[2]، فصِيغةُ التّفضيل تُثْبِتُ مفهومَها؛ وهو ثُبوتُ صِفةِ العُلوّ على جهة المفضوليّةِ لبعض الموجودات والكائنات.

سِرُّ اختيار الأعلى دونَ الأعظم:

صفةُ العُلوّ تدُلُّ بنفسها على المُقارنة والمُفاضلة

اختيارُ (الأعلى) في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰۚ﴾ دونَ الأعظم أوِ الأكبر أو غير ذلك مِن الصّفات الكماليّةِ؛ لنُكْتَتَين:

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 186.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 186.

الأولى: أنّ صفةَ العُلوّ هي الأنسبُ للسّياق، إذِ السّياقُ في افترائهم على الله، بإدناء رُتبتِه ومَقامِه، وجَعلِه بإزاء أصنامِهم في صَرفِ رِزقِه لهم، وجَعلِه بإزاء أنفسِهم في نسبة الولادة إليه، بلِ النّزول في ذلك بنسبة البناتِ إليه والبنينَ إليهم، فكان الأنسبُ أن يأتيَ بصفة العُلوّ الدّالّةِ على مُطلَق الارتفاع والفوقيّة؛ لدَحْضِ هذه الدّنايا عنه سبحانَه، ولتَنزيهِه بالفَوقيّة والاستعلاء عن هذه المَنازلِ الباطلةِ جميعًا.

الثّانية: أنّ وصفَ ﴿ٱلۡأَعۡلَىٰۚ﴾ في أصل اشتقاقِه (عَلَو) يدُلُّ على المُفاضلة بين مَحلٍّ مُرتفعٍ ومَحلٍّ آخر تحتَه ودونَه[1]، فالصّفةُ في ذاتها تدُلُّ على الرّتَبيّة، بخلاف صفة العِظَم والكِبَر، فلا تدلُّ على الرّتَبيّة بذاتها إلّا بصيغة التّفضيل، فكان بذلك لفظُ (الأعلى) هو أبلغَ لفظٍ في هذا المقام؛ لأنّه يدلُّ على الرّتبيّة في أصله، فإذا جاء على أفعل التّفضيل دلَّ على كمال الرّتبةِ والمُبالغةِ فيها ومُطلَقِ معناها، وهذا أليقُ بالتّناظر اللّفظيِّ بينَ التّركيبين في قوله: ﴿مَثَلُ ٱلسَّوۡءِۖ﴾ و﴿ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰۚ﴾، وسبحانَ مَن أجرى الكمالَ اللّفظيَّ في ﴿ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰۚ﴾ بتعريف ﴿ٱلۡمَثَلُ﴾ و﴿ٱلۡأَعۡلَىٰۚ﴾، كما تضمَّنَ الكمالَ المعنويَّ، وأتى بمَثَل الكافرين نَكِرةً في ﴿مَثَلُ ٱلسَّوۡءِۖ﴾؛ إنقاصًا في اللّفظ، وتناسبًا مع النّقص المعنويّ الّذي تضمّنه التّركيبُ.

سِرُّ تقديمِ تحقيرِ المشركين على تنزيه الله تعالى:

قُدِّمَ في الآية ذِكرُ تحقيرِ المشركين بقوله: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوۡءِۖ﴾ على ذكر تنزيهِ الله تعالى بقوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰۚ﴾؛ لأنّ سياقَ الآيات السّابقةِ واللّاحقةِ يُركّزُ على ذِكر مخازي الكفّار؛ فناسبَ ذلك التّركيز على تحقيرهم بسبب ذِكر مخازيهم؛ فمِنَ الآيات الّتي سبقت قوله تعالى: ﴿وَيَجۡعَلُونَ لِلَّهِ ٱلۡبَنَٰتِ سُبۡحَٰنَهُۥ﴾

تركيزُ سياق الآيات السّابقة واللّاحقة على ذِكر مخازي الكفّار ومَعايبهم

(1) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (علو، على).

وما بعدها، ومِن الآيات اللّاحقةِ قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم﴾ الآية وما بعدَها؛ فسياقُ الآيات السّابقةِ واللّاحقةِ يُؤكِّدُ على ذِكر مخازي الكفّار ومَعايبهم.

بلاغةُ التّذييل:

التّذييلُ بقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ كنايةٌ عن تهديدِهم ووعيدِهم، ومُؤاخذتِهم بمقتضى عِزّته وحِكمته على مَثَل السَّوءِ الّذي اجترحوه، وفيه إشارةٌ إلى أنّ حالَ السَّوء الّذي كانوا عليه، كان باختيارٍ منهم وعِلمٍ، ولذا فهُم يُحاسبون عليه.

مَن عَزّ حَكَمَ، ومَن حَكَمَ جازَى وحاسَبَ

بلاغةُ التّعبيرِ بالضّمير بدلًا مِنَ الظّاهر:

تعريفُ المُسنَدِ إليه بالضّمير ﴿وَهُوَ﴾ بدلًا مِنَ الظّاهر (اللّه) في قوله: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾؛ لسَبقِ ذِكرِهِ لفظًا في قوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾، فأغنى عن إعادتِه بلفظِه، كذا في التّعبير بالضّميرِ دونَ الظّاهر إشعارٌ بأنّ المُضمَرَ حاضِرٌ في القلوب، لا يخفى تعيينُه على أحدٍ[1]، فلا يحتاجُ إلى إظهارٍ، فهو مع إضمارِهِ تتحرَّكُ له الضّمائرُ بالتّهيُّب والخشية.

لله وحدَهُ تتحرَّكُ القلوبُ بالمَهابة والخَشية

سِرُّ اختيارِ وصفي ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾:

اختيار وصفَي ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ دونَ غيرهما مِنَ الصّفات؛ للإيماء إلى معنى المُؤاخَذة اللّازم عنهما؛ لأنّ العقوبةَ لا تكونُ إلّا عن غَلَبةٍ وقوّةٍ وقَهرٍ واستغناءٍ مِنَ المُعاقِبِ للمُعاقَب، ولا تنضبطُ إلّا بحِكمةٍ وحُكمٍ وإحكامٍ، ولذا اصطفى لتقرير هذا المعنى صِفتي ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾.

العِزّةُ مَنَعَةٌ مِنَ الغَلَبة، والحِكمَةُ مَنَعَةٌ مِنَ الظُّلم

سِرُّ تقديمِ ﴿ٱلْعَزِيزُ﴾ على ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾:

قَدَّمَ ذِكرَ ﴿ٱلْعَزِيزُ﴾ على ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ مُراعاةً للتّرتيب في إيقاع

مُراعاة للتّرتيب في إيقاع العقوبة؛ لأنّ مَن عزَّ حَكَمَ

(1) أبو موسى، خصائص التّراكيب، ص: 247.

العقوبة؛ لأنّ مَن عزَّ حَكَمَ بما له مِن صفات القُدرَة والجَبَروت؛ فالحُكمُ ناشئ مِن امتلاك أسبابه الظّاهرة في القُدرة والهَيمَنة.

سِرُّ الاقتران بينَ صفتي ﴿ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾:

كمالُ القُدرة اقترانُها بالحِكمة

اقترنَت صِفةُ العِزّة بالحِكمة في قوله: ﴿وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾؛ للدّلالة على أنّ لله كمالَ القُدرة، ولكنّها قُدرةٌ حَكيمةٌ، وفي هذا إشارةٌ إلى تعليم البشر؛ فبعضُهم يمتلكُ القُدرةَ ولا يمتلكُ الحِكمَةَ، فتظهرُ آثارُ قُدرته خاليةً عن الحِكمة، أو تذهبُ قُدرتُه دونَ أن يُحَقِّقَ بها شيئًا.

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

السّوءُ والقُبحُ:

كلُّ سوءٍ قُبحٌ، وليسَ كلُّ قبحٍ سوءًا

السّوءُ: يدُلُّ على عيبٍ أو نقصٍ يخالِطُ ظاهرَ الشّيء أو باطنَه[1]، ويصدقُ على كُلِّ ما يَغُمُّ الإنسانَ مِنَ الأمور الدّنيويّة والأُخرويّة، ومِنَ الأحوال النّفسيّة والبَدنيّة والخارجة[2]، وسُمِّي كذلك لأنّه يُسِيءُ إلى صاحبه، وهذا معنى أنّه يَغُمُّ الإنسان؛ أي: يَجلِبُ له الغَمَّ والإساءةَ.

وأمّا القُبْح فيدُلُّ على ما يَنبو عنه البَصرُ مِنَ الأعيان، وما تَنبو عنه النّفسُ مِنَ الأعمال والأحوال[3]، فهو خُروجٌ للأشياء عن حَدِّ الاستواء والاعتدال في مَنظرِها ومعناها.

فيَتَّفِقُ القبحُ مع السّوء: في أنّ السّوءَ بابٌ من أبواب القُبح؛ فكلُّ سوءٍ هو قُبحٌ، ويختلفان: في أنّه ليس كلُّ قُبحٍ يُسِيءُ إلى صاحبه، ويغتمُّ ويتألَّمُ له، ولذا فالسّوءُ هو قُبحٌ خاصٌّ، وهو القُبحُ الّذي يُسِيءُ ويَغُمُّ، وأمّا القُبحُ فعامٌّ، فمنه ما يُسِيءُ، كقُبح الفضيحة، ومنْه ما ليس كذلك كقُبح مرضٍ لا يَعيبُ، ومنه ما قد يُتَلَذَّذُ به؛ كقُبح الزّنا، وقُبح الإسكار، وقُبح المالِ الحرام، وقُبح الوقوع في الأعراض.

(1) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (سوأ).
(2) الرّاغب، المفردات: (سوأ).
(3) الرّاغب، المفردات: (قبح).

وعَبَّرَ هنا بـ (السّوء) دون (القُبح) في قوله: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ﴾؛ للتّسجيل عليهم بأنّهم مُتَّصفون في أعمالِهم وأحوالِهم بما هو أصلٌ في الإساءة، وما هو داعٍ - في حقيقتِه وعاقبتِه - إلى الاغتمام والاكتراب، ومع ذلك فهم ماضون في هذا السّوء مِن غير نظرٍ وانتباهٍ إلى ما يَستوجِبُ النّظرَ، ويُحرِّكُ الشّعورَ إلى الاستياء منه والتّخلُّصِ مِن قُبحِه، ولكنْ لِفساد قلوبهم وطِباعهم لا يَشعُرون.

المُتشابِهُ اللّفظيّ:

تشابهَ قولُه تعالى في هذه الآية: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ مع قوله في سورة الرّوم: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٧﴾﴾ [الرّوم: 27]، والملاحظُ أنّ مَوضِعَ سورة الرّوم زِيدَ فيه: ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ﴾ [الروم: 27]، وسببُ ذلك مراعاةُ السّياق والمقصود في كلٍّ منهما؛ فآيةُ النّحل تَقدَّمَها قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ﴾؛ فقوبِل بحسب التّفصيل ومُقتَضى التّقابل بقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾، فتطابقَ الكلامُ وتناسبَ، ولأنّه لم يقعْ قبلَها ذِكرُ السّماوات والأرض؛ فكان مِنَ المناسب عدمُ ذِكرها.

أمّا موضعُ سورةِ الرّوم فتقدَّمَها قوله تعالى: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [الرّوم: 26]؛ لذلك كان مِنَ المناسب ذِكرُها في سورة الرّوم، وذلك واضحٌ في ظهور التّناسُب بذِكر ﴿فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ﴾ [الرّوم: 26][1].

(1) الغرناطيّ، ملاك التّأويل، ص: 299.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السادس والعشرون،
سورة النّحل من الآية 1 إلى الآية 71
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السادس والعشرون، سورة النّحل من الآية 1 إلى الآية 71
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 26 ، 804 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-23-4
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 26 : المجلد السادس والعشرون، سورة النّحل من الآية 1 إلى الآية 71.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-23-4
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-9758876 بتاريخ 2024/11/15م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»